

# أزمة تمويل التيار السلفي وأداء حزب "النور" في انتخابات ٢٠١٥



إبراهيم أحمد عرفات  
باحث مصري

أكرم ألفي  
باحث مصري



## ملخص:

يخوض هذا البحث في شأن حزب "النور" والتيار السلفي، خاصة مصادر تمويله، موضحاً كيف استغلّ التيار السلفي غياب الرقابة على مصادر الأجنبي عام 2012، كي يؤسس منظومة اقتصادية خاصة به، شارحاً مصادر التمويل الداخلية والخارجية للدعوة السلفية.

ويذكر تقارير كشفت استعانة الدعوة السلفية بـ"أموال الإغاثة" التي جمعتها لنصرة غزة وسوريا وليبيا والصومال، مما يوضح السرية التامة التي ينفجها كل من حزب "النور" والتيارات السلفية في مصادر تمويله، خاصة الخارجية منها.

يتناول البحث، أيضاً، مراحل التطور التنظيمي الاقتصادي للدعوة السلفية وحزب "النور" بعد 25 يناير، ومحاولاتها الإخوان في ذلك؛ بل محاولتها استنساخها نموذج الإخوان في ذلك الوقت، وقد استعان الباحث في ذلك بكلام الدكتور ياسر برهامي، نائب رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية، الذي يتحدث فيه عن ما أسماه "الثورة التنظيمية" للدعوة السلفية.

يختم الباحث بحثه بشرح مراحل الأداء الانتخابي لحزب "النور" بين عامي 2012-2015؛ موضحاً تراجع أداء الحزب في الانتخابات، رابطاً إياه بتراجع التمويل الخارجي للدعوة السلفية، ما يحمل دلالات على مستقبل الحزب السياسي.

## البحث:

سمحت ثورة 25 يناير 2011 للتيار السلفي بالانتقال من الحيز الديني/الخدمي إلى الحيز السياسي، عبر تأسيس الدعوة السلفية لحزب "النور"، وهو الحزب الذي نجح في البقاء عبر تقلبات السنوات الخمسة الماضية، من خلال شراكته مع "الإخوان المسلمين"، وقد انتقلت، بعد ذلك، إلى شراكة مع نظام 30 يونيو.

وأصبح السؤال حول مستقبل حزب "النور" والتيار السلفي، عقب 30 يونيو 2013، سؤالاً مركزياً في تفسير المشهد السياسي في مصر والمنطقة، ومع توقع البعض تعاظم تأثير التيار السلفي في الحياة

السياسية، مع حاجة النظام الجديد إلى حليف من تيار الإسلام السياسي في مواجهة "الإخوان المسلمين"، تراجع تأثير حزب "النور" بشكل واضح، بسبب عدة عوامل، أبرزها: تفكك القواعد بفعل رفضها موقف القيادة من أحداث 30 يونيو، وما تلاها من بيان 3 يوليو، وإسقاط حكم الإخوان.

وناقشت عشرات الأبحاث - الغربية بالأساس - أزمت التيار السلفي بعد 30 يونيو، وطرح البعض فرضية وجود معضلة أصيلة بالتيار السلفي، تتعلق بالعمل السياسي؛ حيث إن "المشاركة في العملية السياسية أمر مختلف عليه، وعلى شرعيته داخل الجماعات السلفية، وإلى يومنا هذا لم يُفصل فيه، ولعلّ هناك أمثلة ونماذج عدّة توضح الانقسامات داخل الجماعات السلفية عقب موجة الربيع العربي؛ ففريقٌ رجّح "المراجعات الفكرية"، وفريق آخر أنكرها وأطلق عليها "التراجعات الفكرية"، وكان التيار السلفي المغربي خير مثال على هذا؛ فجزء رفض المشاركة في العملية السياسيّة، وجزء آخر توجّه نحوها بالمشاركة في أحزاب سياسية سلفية كحزب الفضيلة، وفي تونس؛ الغالبية من السلفيين مازالوا يرفضون المشاركة في العملية السياسية، والبعض منهم توجّه نحو العمل السياسي بإطلاق حزب جبهة الإصلاح، وفي مصر لدينا مثال حزب النور<sup>(1)</sup>.

وأشارت عدد من الدراسات إلى أن وجود أزمة في نظرة التيار السلفي للدولة، تدفعه إلى ارتباك دائم في العلاقة بالنظام من ناحية، والعلاقة مع جمهور التيار من ناحية أخرى، إلى جانب تزايد جاذبيّة تيار السلفية الجهادي في البلدان العربية خلال العقد الأخير.

يبرز، في ظلّ هذا الجدل، مؤشّر مهمّ لانتعاش أو تراجع التيار السلفي، وهو الخاصّ بمصادر التمويل؛ فالسؤال حول مصادر التمويل يظلّ الحاضر الغائب في الأبحاث الخاصة بمستقبل هذا التيار الديني؛ حيث تكتفي الدراسات الغربية بالإشارة إلى التمويل الخليجي، وبالأخصّ السعودي والقطري لهذا التيار، وهو ما ردّده عدد من قيادات الدول الأوروبية في أكثر من مناسبة<sup>(2)</sup>.

1- محمد مختار قنديل، غياهب التسييس المفكك: لماذا فشلت السلفية السياسية؟ إضاءات:

<http://ida2at.com/depths-of-politicization-unassembled-why-salafism-failed>

2 - Claude Miniquette, THE INVOLVEMENT OF SALAFISM/WAHHABISM IN THE SUPPORT AND SUPPLY OF ARMS TO REBEL GROUPS AROUND THE WORLD, Brussels 2013.

- QUINTAN WIKTOROWICZ, Anatomy of the Salafi Movement, 2005.

- a new salafi politics

<http://foreignpolicy.com/2012/10/12/a-new-salafi-politics/>

ولعلّ قلّة الدراسات بشأن تمويل التيار السلفي في العالم العربي، خاصّة في مصر، يرجع إلى عدّة أسباب، أهمها: ندرة المعلومات والبيانات، فهناك صعوبات جمة تواجه أي باحث يسعى إلى الحصول على معلومات موثّقة بشأن تمويل التيار السلفي، ومن ناحية أخرى؛ فإنّ تعدّد مسارات التمويل المعلنه، وتداخل الأطر الدعوية والسياسية، يدفع إلى عدم وضوح اتجاه محدّد للأموال التي يحصل عليها هذا التيار، فنجد الدعوة السلفية في مصر، لا تكشف عن مصادر تمويلها عبر الأوراق والوثائق، وتعتمد رواية وحيدة هي أن مصدر التمويل يتمثّل في اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات من رجال الأعمال، ومحبيّ منهجهم الفكريّ.

قد يكون من الحقيقيّ أنّ اشتراكات أعضاء الدعوة السلفية أحد روافد التّمول الرّئيسة والثابتة، لكنّها لا تكفي لتغطية أنشطتها، بحسب تصريحات أحد قياداتها، ما يشير إلى أنّه ثمة مصادر أخرى غير معلنه، تعتمد عليها بشكل أساسيّ حتى تضمن استقرارها؛ فالنّبرعات والهبات التي تعدّ الزّائد الرّئيس للتيار السلفيّ، لا تتمّ بالشكل التقليدي، من حيث التوثيق في ملفات رسمية، كما أن التبرع لا يكون بمبالغ بسيطة، وهو ما كشفه تقرير رسميّ للحكومة المصرية في يونيو 2011، وسنتناوله لاحقًا بشكل تفصيلي، إذ تلقت الدعوة السلفية التي تعدّ المظلة الرّئيسة للجماعات السّلفية في مصر، عشرات الملايين من الجنيّهات من جمعيات قطريّة وكويتيّة.

وإذا أخذ في الاعتبار أنّ الدعوة السلفية لم تكن مشهورة قبل 15 يونيو 2011، وأنّ التقرير سالف الذّكر تناول الفترة من يناير إلى يونيو 2011، يتّضح أنّ التّيار السلفيّ تلقى هذه الأموال عبر وسيطين، هما؛ أنصار السنّة المحمديّة، والجمعيّة الشرعية، وهما أكبر الجمعيات السلفية الدعوية في مصر؛ فقد ضخّت معظم هذه الأموال لدعم الحركة السياسية للتيار السلفيّ، وهو ما تجلّى في نتائج الانتخابات البرلمانية في 2012، التي شهدت قدرة إنفاقيّة كبيرة، ساعدتها في أن تكون منافسًا قويًا لجماعة الإخوان، ومكنتها من الحصول على نسبة مقاعد تتجاوز الـ20%، لتصبح ثاني كتلة برلمانية في هذا الوقت.

ويبدو أن التّيار السّلفي حاول استغلال غياب الرقابة على مصادر الأجنبيّ في مصر خلال تلك الفترة، وسعى، في عام 2012، إلى تأسيس منظومة اقتصادية، على شاكلة الكيانات الاقتصادية لجماعة الإخوان، وذلك عبر تأسيس ما أطلق عليه "مؤسسة بيت الأعمال"، لتصبح مظلة لتمويل وتأسيس

المشروعات الاستثمارية وفق "أسس إسلامية"، بحسب وصفهم، وتضمّن - أيضًا - استمرار ضخّ الأموال لأنشطة الدعوة السلفية السياسيّة المتمثّلة في حزب "النور".

لكن، بعد ثورة 30 يونيو، ومع تشديد الرقابة على التمويلات الخارجية، لتجفيف منابع الجماعات الإرهابيّة، بدا واضحًا تأثر التيار السلفيّ؛ حيث تراجع قدراته المالية، وهو ما كشفت عنه فتوى شيخ السلفيّة بإجازة توجيه أموال الزكاة إلى الحملات الانتخابيّة، فضلًا عن توجّه حزب النور نحو الاقتراض من البنوك الإسلاميّة.

ربّما تشير هذه الصّورة إلى اعتماد الدّعوة السلفية على الهبات والتبرعات غير القانونيّة، وهو ما تجلّى بوضوح في مقارنة نتائج حزب النور خلال انتخابات 2012 و2015، بعد ضبط عمليّات التّمويل الأجنبيّ عقب 30 يونيو، وفي هذا السياق؛ فإنّ الدّراسة تسعى إلى قراءة ما تراه أزمة تمويل التيار السلفي في مصر، من خلال السّلك الانتخابي والحملات الانتخابيّة لحزب النّور في انتخابات برلمان 2015.

## أولاً: الروافد الرئيسية لتمويل الدعوة السلفية:

تتعدّد مصادر تمويل الدعوة السلفية وآلياتها، وتتمايز بين ما هو خارجيّ متمثّل في دعم منظمات أهليّة عربية، وبين ما هو داخليّ يتمثّل في دعم رجال الأعمال الموالين للتيار السلفي. لكن، قبل الخوض في تفصيلات هذه المصادر وآلياتها، تبدو هناك ضرورة للوقوف أمام عدد من الملاحظات التي تساعد في رصد وتحليل مسألة تمويل الدعوة السلفية: **أولى هذه الملاحظات؛** صعوبة فصل تمويل حزب النور عن الدعوة السلفية، وتستند هذه الملاحظة إلى أن قيادات الحزب وكوادره هم أعضاء وقيادات في الدعوة السلفية ذاتها، إضافة إلى أن الدعوة السلفية ذاتها هي من أسّست "النور"، حتى تستطيع المشاركة في المعتزك السياسيّ.

**الملاحظة الثانية؛** تتمثّل في الإقرار بأنّ الدّعوة السلفية هي المظلة الرئيسة للجمعيات السلفية الأخرى كافة، ورغم حداثة تأسيسها؛ فقد كانت هناك عدّة شواهد على هذا الأمر، أبرزها: دعم "جمعية أنصار السنة المحمديّة"، و"الجمعية الشّرعية"، لمرشحي حزب النور خلال الانتخابات البرلمانية في 2012، فضلاً عن فتح منابرها لقيادات الدعوة والحزب، لاستخدامها في الترويج، سواء للدعوة أو لمواقف "النور" السياسية. **أما الملاحظة الثالثة؛** إنّ معظم "التمويل الكبير"، إذا جاز التعبير، تحصل عليه الدعوة السلفية، من الخارج، وتحديداً من مؤسّسات خيرية خليجية، كما سيتمّ توضيحه لاحقاً.

**الملاحظة الرابعة والأخيرة؛** تشير إلى أن الدعوة السلفية تتلقّى هذه التمويلات الكبرى عبر وسيط قانونيّ وشرعيّ، يتمثّل في الجمعيات الدعوية والخيرية السلفية التاريخية، والتي تتلقّى تمويلات خارجيّة لدعم أنشطتها، وعلى ضوء ما سبق، يمكن بيان مصادر تمويل الدّعوة السلفيّة وحزب النور فيما يأتي:

### 1- روافد التّمول الخارجيّة:

تعتمد الروافد الخارجية للتمويل على دعم الجمعيات والمنظمات الخيريّة العربية، سيّما الخليجيّة، وذلك بحسب ما كشفه تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكّلتها حكومة الدّكتور عصام شرف في يونيو 2011<sup>(3)</sup>؛

<sup>3</sup> - التفاصيل الكاملة لتقرير لجنة تقصي الحقائق حول التمويل الأجنبي، جريدة الأهرام، ع 45671، الخميس 22 ديسمبر 2011، انظر الزايط الآتي:

<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syassy/News/120237.aspx>

فقد تلقت الجمعيات السلفية تمويلًا من إحدى المؤسسات الخيرية في قطر، بنحو 181 مليون جنيه<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى تمويل آخر بالكويت بنحو 114 مليون جنيه<sup>(4)</sup>.

وبالنظر إلى تمويل الجماعات السلفية التاريخية، يتضح أن تلقيها تمويلًا من قطر، يعد استثناءً على الرّافد الخارجي الأساسي، المتمثل في المملكة العربية السعودية<sup>(5)</sup>، وهو ما يدفع إلى التأكيد على ما انتهى إليه تقرير تقصي الحقائق بأنّ هذه الأموال ذهب جزءٌ منها إلى حزب النور.

وتتطلق هذه الرؤية مع بداية تأسيس الحزب السلفي الذي اعتمد على الانفتاح الأفقي للقاعدة السلفية عقب ثورة يناير؛ حيث فُتحت أبوابه أمام كافة الجماعات والجمعيات السلفية، فقد اعتمد حزب "النور" أثناء انتخابات 2012 على حشد مختلف الجماعات السلفية<sup>(6)</sup>، لذا؛ فإن القول بتلقيه تمويلًا عبر جمعيات سلفية أخرى أمرٌ لا يمكن تجاهله.

وبالنسبة إلى السعودية، فتعدّ مظلة الجماعات السلفية في العالم؛ حيث يتم التعامل معها من منظور أبويّ، ويتّجه السلفيون جميعهم، على اختلاف جماعاتهم، إلى الرياض التي تعدّ عاصمة الفكر السلفي، رغم المنافسة القطرية<sup>(7)</sup>.

• أشار التقرير إلى أنّ مؤسسة الشيخ عيد الخيرية، كانت الممول الأساسي للسلفيين خلال هذه الفترة، وتأسست في 1 نوفمبر 1995، ومقرّها الدوحة، وتعرف نفسها بأنّها: منظمة خيرية إنسانية تهتم برعاية الإنسان في قطر وخارجها، وتعمل على تقديم الإعانات والمساعدات للفقراء والمرضى، كما تتبنّى المنشآت التعليمية والصحية، وأشارت إلى أن أهدافها تتمثل في: تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية والخيرية، وإغاثة المنكوبين والمحتاجين والمهجرين، ودعم الخدمات الدعوية والتعليمية والصحية.

4 - كشف تقرير تقصي الحقائق عن تلقي جمعية "أنصار السنة المحمدية" هذه المبالغ من مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثان في قطر، وجمعية "إحياء التراث الإسلامي" في الكويت، ورغم أنّ التمويل وُجّه إلى "جمعية أنصار السنة المحمدية"، وهي أقدم الجماعات السلفية في مصر وثاني أكبر تجمع سلفي بعد الدعوة، لكنّ قطاع كبير منه وُجّه إلى الحملات الانتخابية لحزب النور، لمزيد من التفاصيل:

- المرجع السابق.

5 - درس العديد من مشايخ وقيادات جمعية أنصار السنة المحمدية في المملكة العربية السعودية، مثل: الشيخ محمد عبد الظاهر أبو السمح، الذي كان إمام المسجد الحرام، والشيخ محمود عبد الظاهر أبو السمح، إمام المسجد الحرام - أيضًا. بعد أخيه، رحمهما الله، والشيخ عبدالرزاق حمزة الذي كان إماما للمسجد النبوي؛ لذا يربط البعض بين الجمعية والسعودية فيما يتعلّق بالتوجّه الفكري والدعم المالي، انظر أيضًا:

6 - أشرف الشريف، عن أزمة حزب النور وتحديات الحركة السلفية، جدليّة، 2 أكتوبر 2012، انظر الرابط الآتي:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/7645/%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

7 - كيف تتحكّم السعودية في التيار السلفي في العالم العربي؟ فرانس 24، 24 سبتمبر 2012، انظر الرابط الآتي:

ولا تختلف الدعوة السلفية عن نظيرتها في العالم، في التوجه ناحية المملكة العربية السعودية للحصول على التمويل، لا سيما قبل الاستحقاقات السياسية، استنادًا على التقارب المنهجي، مما يجعل لها نصيبًا في تبرعات رجال الأعمال السعوديين<sup>(8)</sup>؛ فقد توجّه وفد من الدعوة السلفية إلى المملكة السعودية لأداء العمرة قبل الانتخابات البرلمانية مباشرة، وأشارت تقارير إعلامية إلى أن الوفد ضمّ عددًا من مشايخ الدعوة بالجيزة، والتقوا رجال أعمال سعوديين لبحث الحصول على تمويل للدعوة والحزب<sup>(9)</sup>.

على صعيد آخر، لا تتفرد السعودية بالتمويل التاريخي للجماعات السلفية؛ بل تشاركها دولة الكويت في هذا الأمر، وتحديدًا جمعية إحياء التراث الإسلامي<sup>(\*)</sup>، ورغم تركّز أنشطتها الجمعية على الجانب الدعوي والخيري، إلّا أنّها تحوّلت إلى العمل السياسي في تسعينيات القرن الماضي<sup>(10)</sup>.

<http://www.france24.com/ar/20120924-%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9>

8 - تناول تقرير صحفي تصريحات قيادي سلفي منشق عن الدعوة، رفض ذكر اسمه، أكد فيه أنّ التّمويلات الخارجية للسلفيين في مصر مصدرها الأساسي يتمثل في السعودية ثم الإمارات، عبر تبرعات رجال الأعمال، وتطرّق إلى واقعة تبرع رجل أعمال سعودي إلى قناة الحكمة بجهاز بث مباشر قيمته 300 ألف جنيه، وكان من المقرّر أن يصل إليها، لكنّ موقف وسام عبد الوارث، الداعم لحازم صلاح أبو إسماعيل، جعل قيادات الدعوة تطلب تغيير جهة حصول الجهاز إلى قناة أمجاد القريبة من الدعوة السلفية، انظر:

- الدعوة السلفية.. الهيكلة والتمويل وسبل الانتشار.. أتباع لسنن الإخوان، موقع مبتدا، 27 أبريل 2014، انظر الرابط الآتي:

[http://www.mobtada.com/details\\_news.php?ID=182285](http://www.mobtada.com/details_news.php?ID=182285)

9 - قال سامح عيد، أحد المنشقين عن جماعة الإخوان: إنّه بعد ثورة يناير مولت جهات سلفية في السعودية الجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية، اللتين يشرف عليهما السلفيون، بـ230 مليون جنيه، وأن الجمعيات السلفية في السعودية تعمل على استخدام قيادات الدعوة السلفية في حملات دعوية في عدّة مناطق مقابل الدعم المادي لكيان الدعوة، انظر:

- دعوى العمرة.. شيوخ الدعوة السلفية يستجدون التمويل السعودي، بوابة الحركات الإسلامية، 21 يونيو 2015، انظر الرابط الآتي:

<http://www.islamist-movements.com/29019>

• تأسست "جمعية إحياء التراث الإسلامي" في عام 1981، على يد الشيخ عبد الله السبت والشيخ طارق العيسى، وتتركّز أنشطتها الخيرية والتمويلية والدعوية عربيًا؛ في مصر والسودان واليمن وفلسطين ولبنان، والأردن والبحرين وسوريا والمغرب.

10 - بعد تولّي عبد الرحمن عبد الخالق الكويتي، ذو الأصول المصرية، زمام الأمور في الجمعية تحوّلت أنشطتها إلى الجانب السياسي، لمزيد من التفصيل:



وتشير تقارير إعلامية إلى أن التمويل الخارجي عمومًا، والكويتي على وجه الخصوص، الموجه إلى الدعوة السلفية، لم يكن مرتبطًا بثورة 25 يناير، والانفتاح السياسي للدعوة السلفية؛ بل يعود إلى منتصف التسعينيات<sup>(11)</sup>.

على صعيد متصل؛ كشفت تقارير عن استعانة الدعوة السلفية بـ"أموال الإغاثة" التي جمعتها لنصرة غزّة وسوريا وليبيا والصّومال"، ولفقت إلى أنّ الدعوة جمعت تبرّعات على مدار سنوات طويلة بالتنسيق مع فرعها في غزّة، وهو "جمعية بن باز"، دون الإعلان عن وجهة هذه الأموال، وكما هو الحال بالنسبة إلى أموال إغاثة أهالي الصومال والشعب السوري، بحسب هذه التقارير<sup>(12)</sup>.

يتّضح من العرض السابق؛ أنّ التّمول الخارجي للدعوة السلفية وذارعها السياسي حزب "النور"، يتّسم بالسريّة، ويتمّ في إطار غير رسمي، حتى أنّ الرّسمي منها كُشِف عنه في 2011، ووجّه إلى جمعية أنصار السنة المحمدية، والجمعية الشرعية، المشهرتان وفق القانون المصري، بالتّالي، جاءت وسيطاً بين الممولين والدعوة السلفية في هذا الوقت، وهو ما يستند إلى حشد القوى السلفية لخوض المعترك السياسي كقوة فاعلة، قبل أن تنتشب الخلافات بينهم عقب ثورة 30 يونيو، وذلك بسبب الصّراع على المساجد، وتدخّل وزارة الأوقاف لحسمه لصالح الدولة<sup>(13)</sup>.

---

- محمد مختار قنديل، الممولون المنسيون.. هل يقود سلفيو الكويت السلفية العالمية؟ انظر الرّابط الآتي:

<http://ida2at.com/forgotten-financiers-are-driving-global-salafism-kuwait-silvio>

11 - ففي عام 1994 أُلقت أجهزة الأمن القبض على محمّد عبد الفتاح رئيس الدعوة السلفية، ومعه مسؤول نشاط الطّلائع آنذاك، ويُدعى مصطفى دياب، بسبب تلقّيهم مبلغًا ماليًا من أمير كويتي، كان عبارة عن ثلث ثروته أوصى بها للدعوة السلفية، كما كان عبد الخالق، رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامية آنذاك، يمثل دور الوسيط في التمويل للدعوة، لمزيد من التفاصيل:

- محمود الشهاوي، قصّة تمويل "الدعوة السلفية" من طارق طلعت مصطفى إلى أثرياء الكويت، 25-9-2014، البوابة نيوز، انظر الرّابط الآتي:

<http://www.albawabhnews.com/807147>

12 - المرجع السّابق.

13 - حاولت الدعوة السلفية السيطرة على مساجد الجمعية الشرعيّة وأنصار السنّة المحمديّة، عبر اقتحامها وتولّي الإمامة بها، رغماً عن الجمعيتين، والتي عُرفت بـ"حرب المساجد"، وهو ما دفع قيادات الجمعيتين إلى القول: إنّ الدعوة السلفية تشكّل خطرًا بالغًا على المجتمع، وهم يستغلّون الدين لتحقيق مكاسب سياسيّة. انظر تفصيلًا:

- أحمد صيري، اشتعال حرب المساجد بالإسكندرية، 20 ديسمبر 2015، جريدة الأهرام المسائي، انظر الرّابط الآتي:

<http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/50/171798.aspx>

وقد ساعد هذا التمويل في دعم قدرات حزب "النور" أثناء الانتخابات البرلمانية عام 2012، الحزب الذي كان يضاهاى جماعة الإخوان فيما يتعلّق بالإتفاق المالى على الحملات الانتخابية، عبر عدّة أنماط أبرزها؛ المساعدة في إنشاء الأسواق الخيرية للمواطنين<sup>(٥)</sup>، وحملات طرُق الأبواب.

## 2 - مصادر التمويل الداخليّة:

لم تتنازل الدّعوة السلفية عن مصادر التمويل التقليديّة، المتمثلة في اشتراكات الأعضاء والهبّات والتبرعات من رجال الأعمال، إضافة إلى محاولة تأسيس منظومة اقتصاديّة لتمويل الدّعوة ومؤسساتها، وذراعها السّياسى أيضًا.

لكنّ هذا التمويل لا يساعد في تمويل أنشطة الدعوة، سواء على المستوى الدّعوى أو السّياسى، وربّما يعود ذلك الأمر إلى عدم وجود لائحة تنظيميّة تضيف صيغة الإلزام في دفع الاشتراكات، كما في جماعة الإخوان، بالتّالى؛ فإنّ هذه الاشتراكات لا تعدّ مصدرًا أساسيًا للتمويل<sup>(14)</sup>.

على صعيد متّصل؛ ليست كلّ التبرعات الداخليّة، تعتمد على الدعم المالى فقط؛ بل تتخطّأها إلى الجانب اللوجيستى<sup>(15)</sup>، فيما أشارت تقارير إعلامية إلى دور رجل الأعمال طارق طلعت مصطفى، المحسوب على الحزب الوطنى المنحلّ، في تمويل حزب "النور" والدّعوة السلفية على السواء، وهو ما يفسّر دعم "النور" له في الانتخابات البرلمانيّة أمام المستشار محمود الخضيرى، مرشّح الإخوان في عام 2012<sup>(16)</sup>.

\* تعتمد فكرة الأسواق الخيرية على بيع المنتجات والسلع الأساسية والغذائية بسعر التكلفة، وبأقل من تكلفتها، للمواطنين في المحافظات، وذلك ضمن تحركات السلفيين لدعم ناخبهم، وتنشط هذه الأسواق خلال فترة الانتخابات، لكنّها تعدّ ذات جدوى إذا كانت الانتخابات بالقوائم.

14 - قال عادل نصر، مسؤول الدعوة السلفية بالصعيد، وعضو مجلس إدارتها: إنّه "يوجد تقصير في تمويل الدعوة السلفية، والمنصرف أكثر من الداخل، ولا تغطّي المصادر السابقة أنشطة الدعوة بشكل عام، كما أن ما يحدث في الأسواق الخيرية في جميع المحافظات أمران؛ الأول: أن يتبرّع أبناء الدعوة السلفية بقيمة المواد الغذائية والملابس، ثمّ يتبايع بنفس سعرها الأقلّ من الجملة، دون تحقيق هامش ربح، وأحياناً تحدث خسارة، إضافة إلى نشاط الأعضاء من الدعوة والحزب، دون أخذ أجر على نشاطهم، والآخر: أن يتفق مسؤول الدعوة أو الحزب، مع أحد تجار الجملة على توريد السلع الغذائية والملابس، ثمّ تردّ قيمتها، بعد انتهاء السوق الخيرية". لمزيد من التفاصيل انظر:

بدعوى العمرة.. شيوخ الدعوة السلفية يستجدون التمويل السعودى، مرجع سبق ذكره.

15 - فقد لفت تقرير إلى أن القيادي السلفى سعيد حماد، في بداية الألفية، عندما كان وكيلًا لوزارة الإتصالات، أرسى مناقصات برامج تدريب شباب الخريجين (منحة الإتصالات) على الشركة الخاصة بعبد المنعم الشحات، القياديّ السلفي أيضًا، لمزيد من التفاصيل انظر:

- محمود الشهاوي، قصّة تمويل "الدعوة السلفية" من طارق طلعت مصطفى إلى أثرياء الكويت، مرجع سبق ذكره.

16 - الدعوة السلفية.. الهيكله والتمويل وسبل الانتشار.. أتباع لسنن الإخوان، موقع مبتدا، مرجع سبق ذكره.

وتشير تقارير إلى أن طارق طلعت مصطفى، وهو أحد رجال الأعمال المحسوبين على نظام مبارك، يمول معهد الفرقان لإعداد الدعاة التابع للدعوة السلفية، وتحديداً؛ المقرّ الرئيس في مسجد نور الإسلام بمنطقة باكوس بالإسكندرية<sup>(17)</sup>.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الواقعة لا تعد استثناءً؛ حيث كان محمد فريد خميس من رجال الأعمال المحسوبين على نظام مبارك، وأحد رجال الحزب الوطني المنحل، يرعى مؤتمرات حزب البناء والتنمية، الذراع السياسي للجماعة الإسلامية، خلال فترة حكم الإخوان.

على ضوء ما سبق؛ يظلّ التمويل الداخلي للدعوة السلفية وما تروجه من اعتمادها على اشتراكات أعضائها، وتبرعات وهبات مؤيديها من رجال الأعمال، لا تتناسب مع ما يتم إنفاقه إلى أنشطتها وذراعها السياسي حزب النور؛ لذا اتّجهت نحو بناء منظومة اقتصادية، بالتزامن إعادة هيكلتها بعد ثورة يناير، استعداداً لمرحلة العمل السياسي.

### ثانياً: التطور التنظيمي ومحاكاة نموذج الإخوان الاقتصادي:

شهدت الدعوة السلفية تطوراً تنظيمياً بعد ثورة 25 يناير، تبعه محاولة لبناء منظومة اقتصادية متمثلة في مؤسسة "بيت الأعمال" التي تضمّ العديد من الشركات، برأسمال أعلن بلغ 500 مليون جنيه، وهو ما يمكن بيانه على النحو الآتي:

#### 1- الثورة التنظيمية واستنساخ نموذج الإخوان:

قاد الدكتور ياسر برهامي، نائب رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية، ما يمكن تسميته بـ"الثورة التنظيمية"؛ حيث أعاد تشكيل هيكلها الإداري على مستوى القيادة والقواعد.

17 - استندت هذه التقارير إلى وجود علاقة صداقة بين أحمد حطية، أحد مؤسسي "الدعوة السلفية"، وطارق طلعت مصطفى، الذي دفع تبرّعات بالملايين، انظر:

- محمود الشهاوي، مرجع سبق ذكره.

فقد اعتمد برهامي على محاكاة هكل تنظيم جماعة الإخوان في جميع المحافظات؛ حيث أنشأ مكاتب للدعوة السلفية في كافة محافظات الجمهورية، واعتمد على الانتشار الجغرافي عبر المكاتب الإقليمية بالمحافظات، ثم المدن والمراكز والنجوع، ثم الانتشار عبر اللجان المتخصصة<sup>(18)</sup>.

وظالت عمليّة الهيكله مجلس شورى الدعوة السلفية؛ حيث بلغ عدد أعضائه 200 عضو، ويُنْتخب في جميع المحافظات كلّ أربع سنوات، وينتخب منه مجلس إدارة الدعوة الذي يضم خمسة عشر عضواً، على أن يكون المجلس رقيباً عليهم، ويُغيّر المجلس كلّ أربع سنوات بالانتخاب، كما يأتي مجلس أمناء الدعوة السلفية في قمة الهيكل الإداري لها، وهو يضم ستة مؤسسين ولا يتغيّر، ويهتم بالنظر في سلامة منهج الدعوة السلفية والتزامها بالمنهج السلفي<sup>(19)</sup>.

وجاءت آخر انتخابات لمجلس إدارة الدعوة، في يوليو 2015، وأسفرت عن الإطاحة بالدكتور سعيد عبد العظيم نائب رئيس الدعوة السلفية من منصبه، نتيجة اختلاف مواقفه الأخيرة مع موقف الدعوة السلفية مؤخرًا، ومساندته الإخوان، وجددت الجمعية العمومية لمجلس إدارة الدعوة السلفية الثقة في المهندس محمد عبد الفتاح أبو إدريس رئيسًا للدعوة، والدكتور ياسر برهامي نائبًا له، كما ضمّ التشكيل الجديد قيادات من حزب النور السلفي، مثل: الدكتور يونس مخيون، والمهندس أشرف ثابت، والمهندس عبد المنعم الشحات<sup>(20)</sup>.

بلغ عدد أعضاء الدعوة السلفية رسميًا، بحسب مصادر في الدعوة السلفية، وهم أعضاء حزب "النور" أيضًا، 180 ألف عضو على مستوى الجمهورية<sup>(21)</sup>، وهو ما يكشف بوضوح عن ضعف التمويل الداخلي

18 - يعدّ برهامي المؤسس الثاني للدعوة السلفية؛ حيث سعى إلى تأسيس مظلة سلفية تضمّ جميع تنظيمات التيار السلفي، لمواجهة جماعة الإخوان في المعترك السياسي، وأشار تقرير تمّ نشره في موقع مبتدا إلى أن بعض قيادات وأعضاء الدعوة عارضوا هذه الهيكله، استنادًا إلى رفض المنهج السلفي لمبدأ التحزب، انظر لمزيد من التفاصيل:

- الدعوة السلفية.. الهيكله والتمويل وسبل الانتشار.. أتباع لسنن الإخوان، موقع مبتدا، مرجع سبق ذكره.

19 - المرجع السابق.

20 - التشكيل الجديد لمجلس إدارة الدعوة السلفية، انظر الرابط الآتي:

[http://www.mobtada.com/details\\_news.php?ID=362038](http://www.mobtada.com/details_news.php?ID=362038)

21 - قال نادر بكار، المتحدث باسم حزب النور السلفي، تعليقًا على أزمة انشقاق الدكتور حسام عبد الغفار ومؤيديه على الحزب في عام 2012: إن قاعدة البيانات لدى الحزب تضم 180 ألف عضو، ولن يتأثر باستقالة بعضهم.. لمزيد من التفاصيل:

- قيادات "النور" يعلنون "طي صفحة المستقبلين" من الحزب نهائيًا.. نادر بكار: لدينا 180 ألف عضو، واستقالة بعض الأفراد لن تؤثر على الحزب.. وأقول للمستقبلين "جزاكم الله خيرًا، لكن لن نسمح لكم بهدم المعبد"، اليوم السابع، 31 ديسمبر 2012، انظر الرابط الآتي:

<http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/893134>

الرسمي، إضافة إلى فشل الهيكلة الجديدة في جذب أعضاء جدد، فضلاً عن قصورها في إعداد لائحة داخلية تلزم أعضائها لدفع الاشتراكات ونسبة من دخلهم، كما هو الحال في الإخوان.

لذا كانت ضرورية إعادة النظر في مصادر تمويل أخرى، خصوصاً، بعد إحكام رقابة الدولة على التمويل الخارجي.

## 2- "مؤسسة بيت الأعمال" .. منظومة اقتصادية لم تكتمل:

سعت الدعوة السلفية إلى تأسيس منظومة اقتصادية، كما الحال في جماعة الإخوان؛ لذا أسست كياناً اقتصادياً تحت مسمى مؤسسة "بيت الأعمال" في أكتوبر 2012، برأسمال 500 مليون جنيه، بهدف تمويل الدعوة السلفية وحزب "النور" عبر التبرعات<sup>(22)</sup>(٥).

وفي أبريل 2013؛ أعلنت مؤسسة "بيت الأعمال" عن تأسيس عدّة مشروعات بـ 149 مليون جنيه، وقال المهندس محمد السبخي، عضو مجلس أمناء المؤسسة والمتحدث الرسمي: إنّ تأسيس شركات "بيت الاستثمار" برأسمال 20 مليون جنيه، وشركة استصلاح الأراضي برأسمال 60 مليون جنيه، وأخرى لصناعة المربي برأسمال 8 ملايين جنيه، وشركة لإدارة الفنادق برأسمال 51 مليون جنيه، بالإضافة إلى شركة لتصنيع أجزاء أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات المتخصصة في نظم المعلومات برأسمال 2 مليون جنيه، وشركة للسياحة "بيت العرب" برأسمال 5 ملايين جنيه<sup>(23)</sup>.

22 - "بيت الأعمال" الذراع الاقتصادية للدعوة السلفية، تضمّ 160 رجل أعمال بينهم أقباط، وأبرزهم؛ "الزرقا" مستشار الرئيس، اليوم السابع، 29 أكتوبر 2012، انظر الرابط الآتي:

<http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/830407#.Vwj4Svl9600>

• يتّأس مجلس أمناء هذه المؤسسة محمد عبدالفتاح، الرئيس العام للدعوة السلفية، بعضوية تسعة رجال أعمال، منهم: بسّام الزرقا، نائب رئيس مجلس الأمناء نائب رئيس حزب النور، وحسام صالح، ووليد السيد، ومحمد سعيد، وإيهاب عبد الجليل، وإبراهيم رجب، ومحمد سباحي، ومحمد النجار، انظر أيضاً: الموقع الرسمي لمؤسسة بيت الأعمال، على الرابط الآتي:

<http://www.eghob.com/index.html>

23 - البدري جلال، 322 مليون جنيه مشروعات وهمية للدعوة السلفية و"النور"، موقع البديل، انظر الرابط الآتي:

<http://elbadil.com/2015/04/13/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-322-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86->

وأعلن المتحدث الرسمي باسم المؤسسة أيضًا، تشغيل شركة "trend" للموارد البشرية برأسمال مبدئي 3 ملايين جنيه، وافتتاح أول فندق للسياحة الحلال تحت اسم "ليروا الإسلامي" بالغردقة، مشيرًا إلى أن جميع مشروعات مؤسسة الدعوة السلفية الخاصة بـ "بيت الأعمال" تتم عن طريق الاكتتاب المغلق بين الأعضاء.

وأعلن إيهاب عبد الجليل، العضو المنتدب لمؤسسة "بيت الأعمال"، في شهر يونيو 2013، عن تأسيس الدعوة السلفية لشركتين؛ الأولى: في مجال الزراعة، تسمى "بيت الزراعة"، برأسمال 30 مليون جنيه، والثانية: تعمل في مجال السياحة، وذراع جديدة لـ "بيت الأعمال"، تحت مسمى "رايت هوتيل" برأسمال 20 مليون دولار، وأعلن محمد السبخى، بتاريخ 18 سبتمبر 2013، تأسيس شركة "غرناطة" لتشغيل سلسلة كافيتريات جديدة برأسمال 3.5 مليون جنيه، بيد أن هذه المشروعات لم يعد لها وجود على الأرض، وأصبحت اسمًا فقط<sup>(24)</sup>.

وهنا يُطرح التساؤل حول أسباب الإعلان عن هذه المشروعات وعدم تنفيذ أي منها، وأين اختفت الأموال التي أُعلن عنها؟ وهل تعدّ أحد آليات الحصول على تمويل أجنبي تحت غطاء شرعي قانوني؟

### ثالثًا: ضبط التمويل بعد 30 يونيو والأداء الانتخابي للسلفيين:

لا يوجد وثائق أو أوراق رسمية تثبت، حتى الآن، تراجع أو تأثر تمويل الدعوة السلفية بعد ثورة 30 يونيو، لكن هناك العديد من الشواهد التي ربما تؤدي إلى نتائج بشأن هذه الفرضية.

أبرز هذه الشواهد، تتمثل في فتوى شيوخ السلفية بإجازة تخصيص أموال الزكاة للحملات الانتخابية، والتوجّه نحو القروض الإسلامية للخروج من أزمة التمويل التي يعاني منها حزب "النور" قبيل انتخابات

-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-  
/D9%88%D9%87%D9%85

24 - المرجع السابق.

2015<sup>(25)</sup>، فيما أشارت تقارير إلى أن الدعوة السلفية تحرص على خلو القروض من أية شبهة ربويّة، كما تم تكليف اللّجنة القانونية بمتابعة هذا الملف، على أن يتم تسديدها على فترات متباعدة<sup>(26)</sup>.

من هنا؛ ثمة ضرورة للوقوف على نتائج حزب النور السلفي في انتخابات 2015، ومقارنتها بانتخابات 2012، كدلالة على تراجع القدرات المادية للدعوة السلفية، وتأثيرها بضبط التمويل الأجنبي ومراقبته.

## 1- الأداء الانتخابي ومظاهر ضعف التمويل:

تتطلب أهمية إجراء مقارنة بين نتائج حزب النور في انتخابات 2012 و2015، من أنّها تحمل العديد من المؤشرات حول تراجع التمويل الخارجي للدعوة السلفية، فضلاً عن تغيير الأداء الانتخابي، بكل ما يحملهما من دلالات مرتبطة بمستقبل الحزب سياسياً.

بداية؛ لا يمكن إغفال خسارة "النور" العديد من المقاعد السابقة له في مجلس الشعب 2012، التي بلغت نسبتها نحو 91%، على مستوى مقاعد القوائم والفردية<sup>(27)</sup>. (انظر الشكل رقم 1)

### شكل رقم (1) •

25 - لجأت قيادات حزب النور إلى مشايخ الدعوة السلفية، وهو ما دفعهم إلى إصدار هذه الفتوى، فضلاً عن اعتماد المجلس الرئاسي لحزب النور التوجه نحو القروض الإسلامية، للخروج من أزمة التمويل التي يعاني منها، انظر:  
- شيوخ "السلفية" يجيزون دفع أموال الزكاة للحملات الانتخابية، فيتو، انظر الرابط الآتي:

<http://www.vetogate.com/1404770>

26 - أشارت تقارير إعلامية إلى أن بنك البركة الإسلامي، وأحد الروافد الخاصة بمجموعة البركة المصرفية (A. B. G) التي تتخذ من البحرين مقراً رئيساً لها، من أبرز البنوك التي كان يسعى حزب النور للتعامل معها، إضافة إلى بنك فيصل الإسلامي؛ حيث تعدّ الدعوة السلفية بنكاً إسلامياً من الدرجة الأولى، ومعاملاته المالية إسلامية صحيحة، وفقاً لتوصيف الشيخ على حاتم، المتحدث باسم مجلس إدارة الدعوة السلفية، الذي قال: لا غبار على بنك فيصل الإسلامي، ولا تشويه شبهة التحريم بشيء. من ناحية أخرى؛ أشار نادر بكار، مساعد رئيس حزب النور، إلى أن المرشح سوف يتحمل جزءاً من نفقات حملته الانتخابية، وهو ما كان يحدث سابقاً، لكن مع المرشحين الإسلاميين غير المنتمين إلى الدعوة. انظر:  
- المرجع السابق.

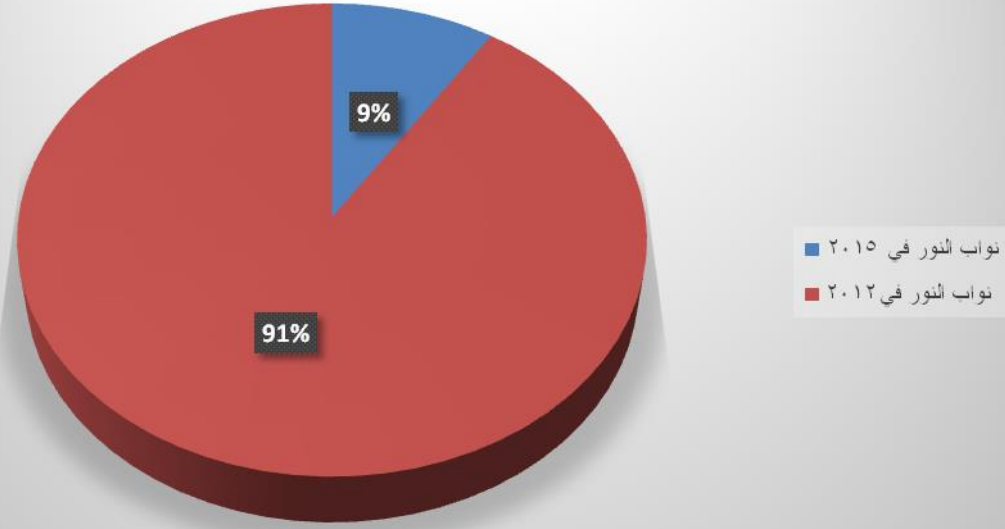
- السلفيون يرفعون سلاح "التقشف" في معركة الدعاية الانتخابية، اليوم السابع، 25 أغسطس 2015، انظر الرابط الآتي:

<http://www.youm7.com/story/2015/8/25/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88/2319259>

27 - اعتمد الباحثان في جمع المادة على المتابعة الصحفية والأرقام النهائية لنتائج الانتخابات التي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات، انظر الرابط الآتي:

[/https://www.elections.eg](https://www.elections.eg)

نسبة نواب النور في ٢٠١٥ إلى مقاعد الحزب في ٢٠١٢

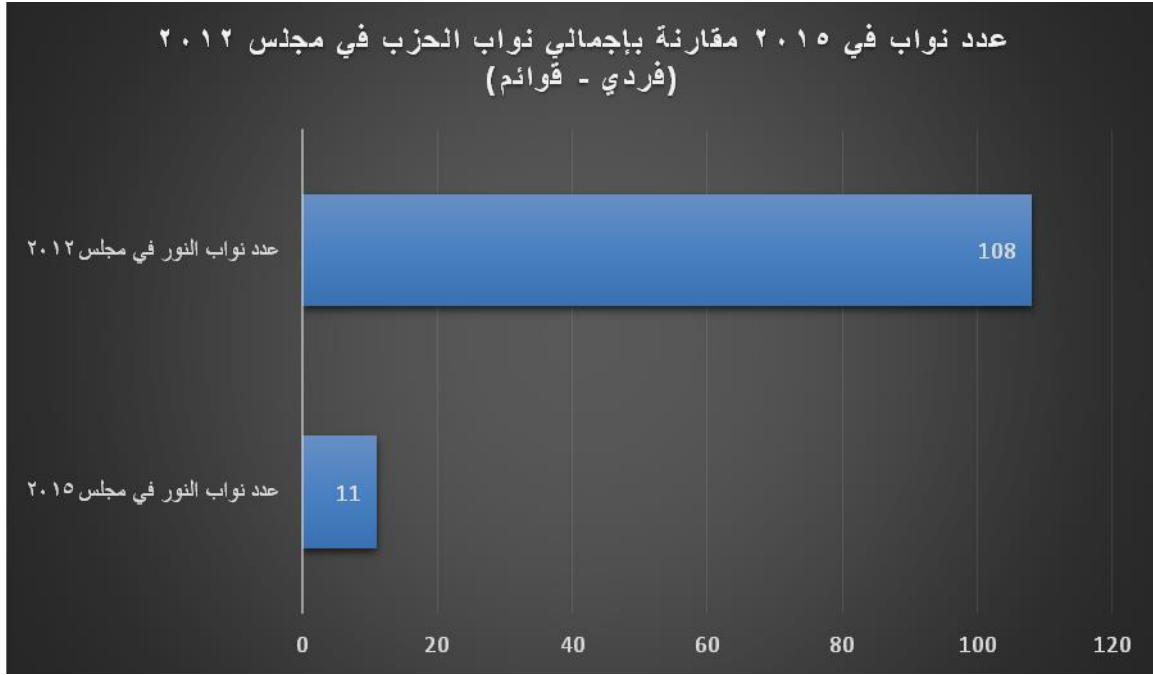


28

فقد حصل الحزب خلال انتخابات 2012 على 108 مقعدًا، فيما حصد 11 مقعدًا فقط في 2015، وذلك بعد أن أسهم نظام "القائمة المطلقة" في إفشال قوائم "النور" في الحصول على أية مقاعد يمكن أن تساعده في تشكيل كتلة برلمانية ذات تأثير على الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب المقبل. (انظر الشكل رقم 2):



شكل رقم (2)•

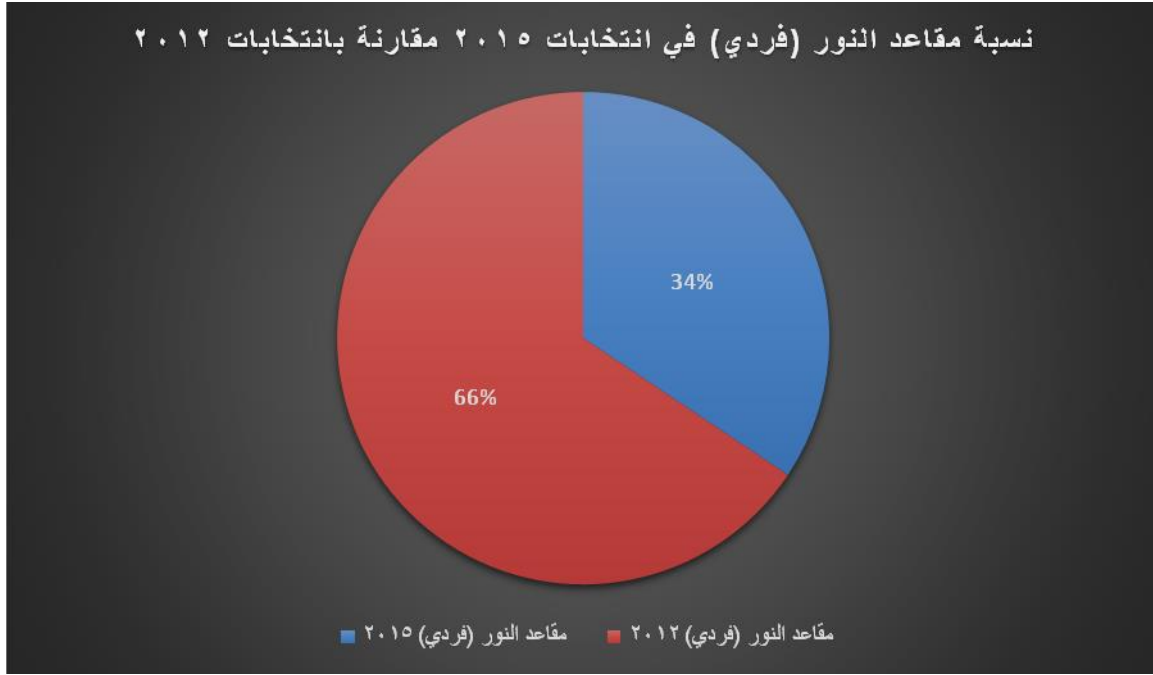


29

وإذا أخذنا في الاعتبار تغيير النظام الانتخابي بالنسبة إلى القوائم؛ فإنّ الدّراسة ستعتمد، في هذا المحور، المقارنة بين الاستحقاقين الانتخابيين الماضيين فيما يتعلّق بمقاعد الفردى؛ فقد خسر حزب "النور" نحو 66% من مقاعده الفردية التي حصل عليها في 2012 خلال انتخابات مجلس النواب الماضية؛ حيث لم يحصل سوى 11 مقعداً، مقابل 21 مقعداً في انتخابات مجلس الشعب 2012. (انظر الشكلين رقم 3-4):

• تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحثين.

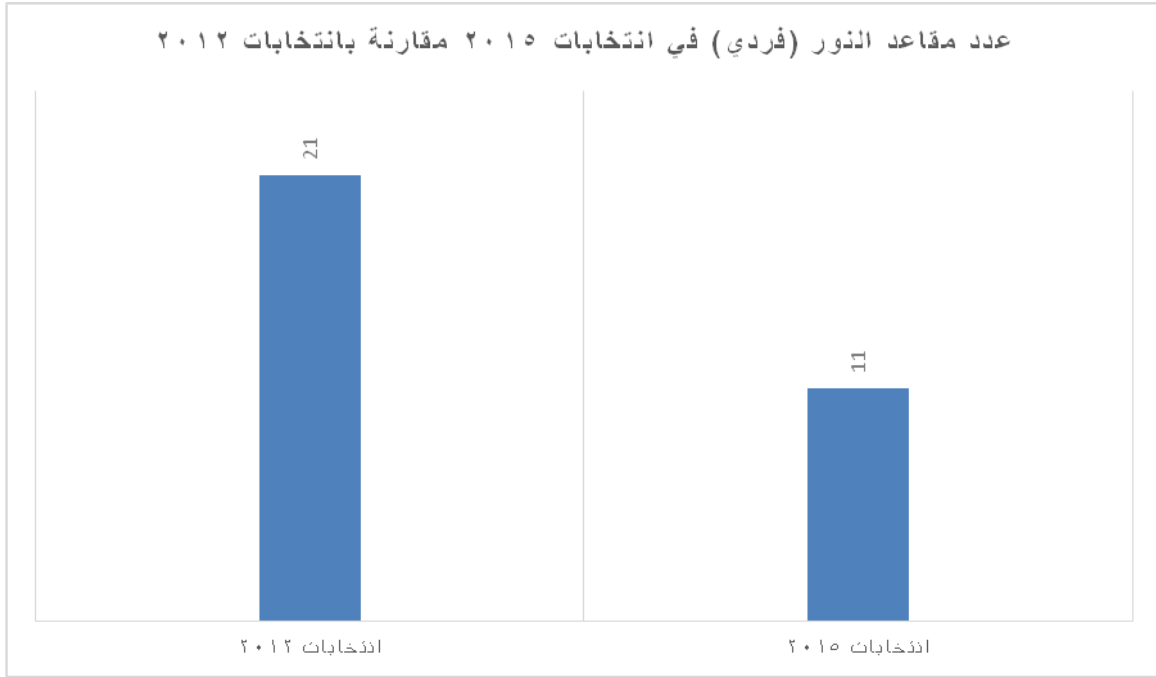
شكل رقم (3)



30

تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحثين.

شكل رقم (4) •



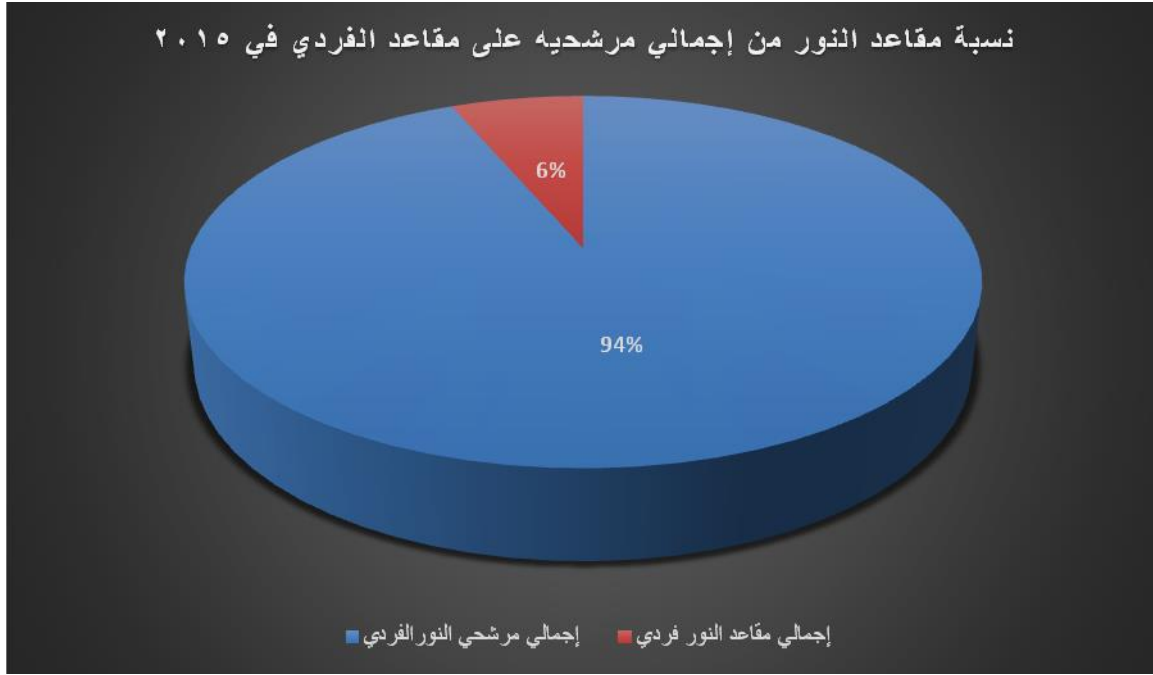
31

وأظهرت الانتخابات أيضًا؛ أنّ 6% فقط من مرشحي حزب "النور" حصلوا على المقاعد التي نافسوا عليها، وهي نسبة ربما تكشف عن خلل في الأداء الانتخابي للحزب السلفي، الذي جاء في المرتبة الثانية خلال انتخابات 2012.

(انظر الشكل رقم 5):

• تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحثين.

شكل رقم (5) •

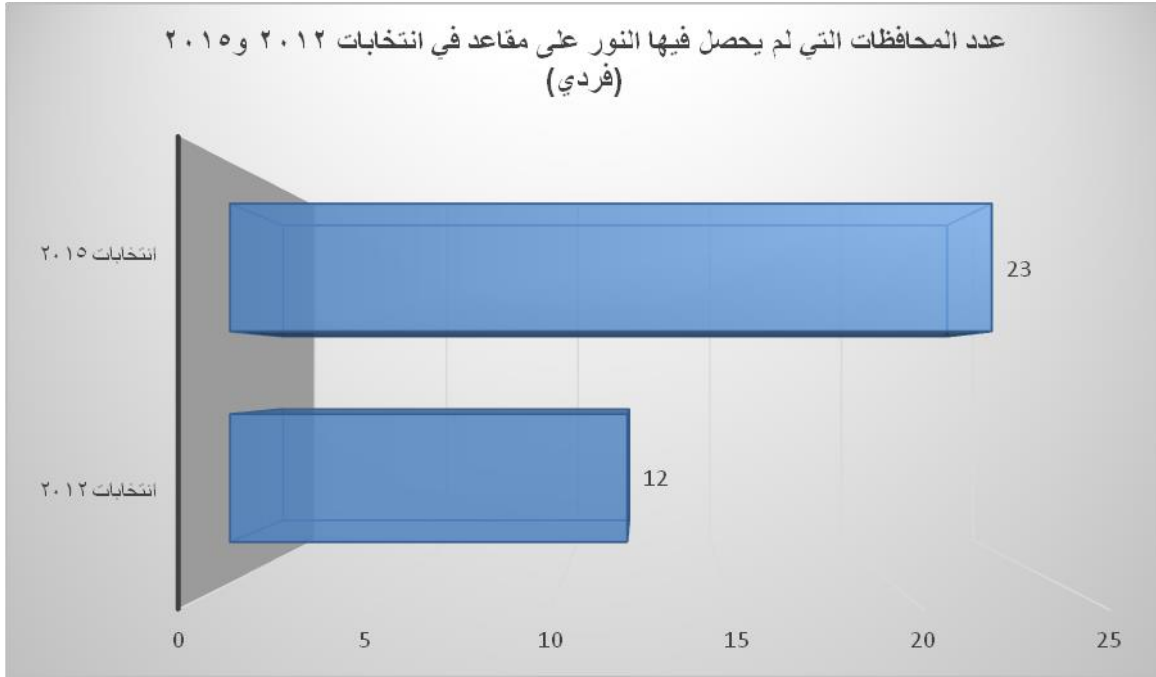


32

من ناحية أخرى؛ فشل حزب "النور" في الحصول على أية مقاعد (فردية) في دوائر 12 محافظة أثناء انتخابات 2012، بنسبة تقترب من 45% رغم المال السياسي، في مقابل فشل "النور" في الحصول على أية مقاعد في 23 محافظة خلال انتخابات 2015، بنسبة 80% تقريبًا. (انظر الشكل رقم 6):

• تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحثين.

انظر الشكل رقم (6)•33



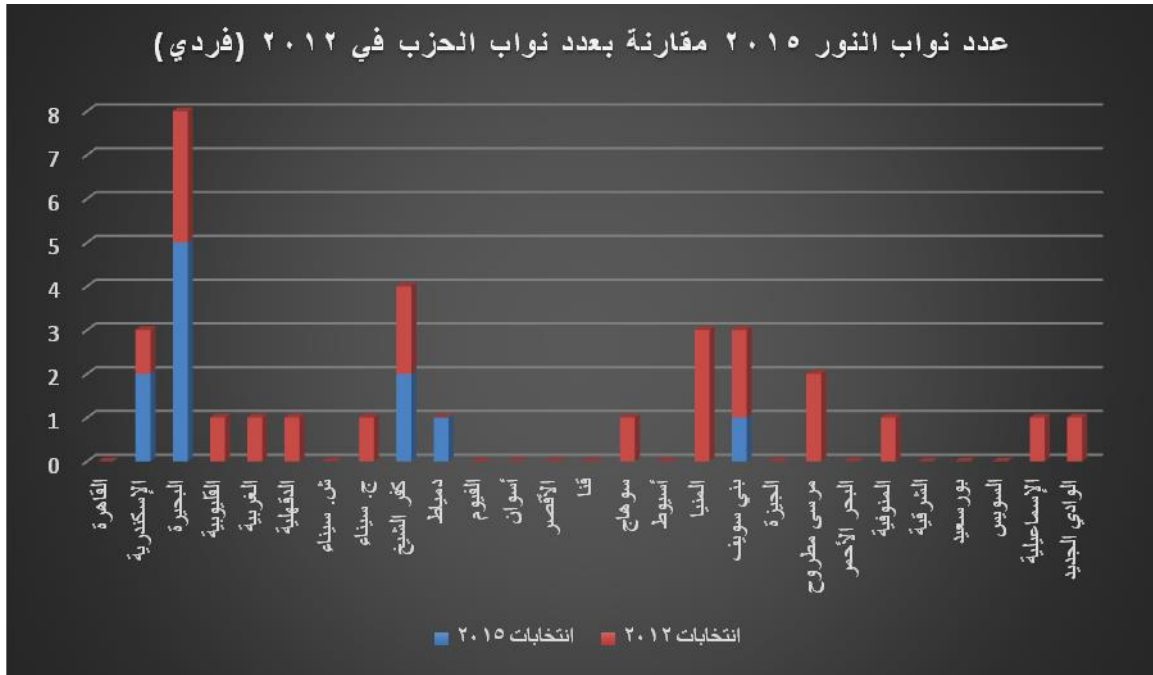
34

ورغم أنّ العديد من التقارير ارتأت فشل "النور" في الحصول على أيّة مقاعد في عدد من المحافظات، يعدّ مؤشراً على انهياره وتفكّكه، ودافعاً لانسحابه من الحياة السياسيّة، إلا أنّ المقارنة بين نتائج "النور" في الاستحقاقين الانتخابيين الماضيين، ربّما تطرح نتيجة مغايرة؛ فقد بدا واضحاً أنّ تراجع القدرات الماديّة للدعوة السلفية وحزب النور، أثر بشكل واضح في نتائج انتخابات 2015.

(انظر الشكل رقم 7):

• تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحثين.

شكل رقم (7)•



35

وتتطوي المقارنة بين النتائج، أيضًا، على عدد من المؤشرات التي يمكن بيانها على النحو الآتي:

**المؤشر الأول؛** تراجع شعبية حزب النور ككيان سياسي في محافظة الإسكندرية، التي تعدّ أحد أبرز معاقله، رغم ارتفاع عدد المقاعد الفردي التي حصل عليها خلال انتخابات 2015 بواقع مقعدين، مقابل مقعد واحد في 2012؛ فقد حصد النور خمسة مقاعد في القائمة خلال انتخابات 2012، ومقعد واحد فردي، وإذا أخذ في الاعتبار أنّ انتخاب القوائم يعتمد على تأييد الناخبين للحزب كبرنامج وقيادات، بالتالي؛ تعدّ هذه النتيجة مؤشرًا مهمًا على تراجع شعبية الحزب في أحد معاقله.

**المؤشر الثاني:** يكشف أيضًا عن موقف حزب النور وشعبيته في البحيرة؛ فقد حصل النور في انتخابات 2012 على ثمانية مقاعد في القائمة، وثلاثة مقاعد فرديّة، بينما حصد في انتخابات 2015 على خمسة

• تم إعداد الرسومات البيانية بواسطة الباحث.

مقاعد فردية فقط، ما يشير إلى أنّ المرشحين السلفيين اعتمدوا على شعبيتهم ونفوذهم داخل هذه الدوائر، لا على شعبية حزب النور.

النتيجة السابقة تنسحب، أيضاً، على المؤشر الثالث؛ حيث فشل حزب "النور" في دمياط في الحفاظ على مقاعده في القائمة خلال انتخابات 2012، والتي حصد فيها ثلاثة مقاعد، رغم أنه نجح في الانتخابات الماضية في حسم أحد المقاعد الفردية، وهو ما فشل فيه سابقاً في انتخابات 2012 على المقاعد الفردية.

أما المؤشر الرابع؛ فيرتبط بحسم مرشحي "النور" في كفر الشيخ مقعدين فرديين، وهما المقعدين اللذين حصل عليهما في انتخابات 2012.

لكن، بالنظر إلى عدد مرشحي الحزب في انتخابات 2015؛ الذي يقدر بتسعة مرشحين؛ بينهم ثلاثة نواب سابقين، تكشف، أيضاً، عن تراجع شعبية الحزب، واعتماد مرشحيه على شعبيتهم الشخصية، وهو ما تكشف عنه نتيجة "النور" في انتخابات 2012 على مستوى القوائم، حيث حصل على أربعة مقاعد.

المؤشر الخامس؛ يتمثل في خسارة الحزب مقعدين في بني سويف خلال انتخابات 2015؛ حيث حصل على مقعد واحد، مقابل ثلاثة مقاعد في انتخابات 2012، فضلاً عن خسارته أربعة مقاعد على مستوى القوائم.

المؤشر السادس؛ يكشف بوضوح مدى شعبية "النور" وقدراته التنظيمية على مستوى المحافظات فيما يتعلق بالمنافسة على المقاعد الفردية؛ إذ حصل النور على مقعد واحد فقط في ثماني محافظات خلال انتخابات 2012، وهي القليوبية والدقهلية والغربية وجنوب سيناء، وسوهاج، والمنوفية والإسماعيلية والوادي الجديد، بينهم خمس محافظات احتكر باقي مقاعدها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان، ما يشير إلى وجود تنسيق بين الجانبين لإبعاد القوى السياسية المدنية من المنافسة عليها.

المؤشر السابع: يشير إلى استفادة "النور" من تحالفه مع حزب البناء والتنمية الذراع السياسي للجماعة الإسلامية خلال انتخابات 2012، في محافظة المنيا التي تعد إحدى معاقلها؛ حيث حصد الحزب ثلاثة مقاعد أثناء انتخابات 2012، وفشل في الحصول على أية مقاعد فيها خلال انتخابات 2015.

**المؤشر الثامن:** يتمثل في انخفاض شعبية "النور" في مرسى مطروح بشكل ملحوظ، والتي تعد، أيضًا، أحد معاقله الأساسية؛ حيث فشل في الحفاظ على مقعديه اللذين حصل عليها في مرسى مطروح عام 2012، رغم أنه ضمّ النائب صلاح عياد (المستقل) إلى هيئته البرلمانية في مجلس النواب 2015.

**المؤشر التاسع والأخير:** يوضّح استمرار رفض القاهرة والجيزة لتيارات الإسلام السياسي؛ فقد فشل "النور" في الحصول على مقاعد فردية أيضًا خلال انتخابات 2012، رغم حسمه أربعة مقاعد في القاهرة، وستة مقاعد في الجيزة على مستوى القائمة.

وبالنظر إلى نتيجة انتخابات 2012 في هاتين المحافظتين؛ يتّضح أنّ مقاطعة الناخبين الرافضين للانتخابات، فضلًا عن ضعف الهياكل التنظيمية للقوى والأحزاب المدنية، ساهم في ارتفاع معدّلات المقاعد التي حصلت عليها تيارات الإسلام السياسي في هاتين المحافظتين، سيّما الجيزة، التي تضمّ بعض القرى، ما يشير إلى وجود تنسيق بين هذه القوى لإبعاد القوى المدنية من الحصول على أغلبية مقاعدهما.

يتّضح ممّا سبق: أنّ تراجع التمويل الأجنبي - غير القانوني - لحزب "النور" والدعوة السلفية، أسهم في تراجع نتائج هذا التيار في انتخابات 2015؛ فقد بدا واضحًا استعادة حزب النور من ضعف الرقابة على التمويل الخارجي، وحصوله على دعم الماديّ واللوجيستيّ عبر جماعات التيار السلفي، أثناء انتخابات 2012، وهي ميزة افتقدتها في الانتخابات التالية، نتيجة تجفيف منابع التمويل الأجنبي غير القانوني الذي تم الاقتراب منه خلال الدراسة.



hafryatnews



@hafryatnews



hafryat news



[www.hafryat.com](http://www.hafryat.com)  
[info@hafryat.com](mailto:info@hafryat.com)